

دور السيولة المصرفية في تعزيز القيمة السوقية لاسهم المصارف التجارية بحث تطبيقي في مصرف بابل ومصرف الاستثمار للمدة (٢٠١٠-٢٠١٩)

م. م. عدي عبد هزام

oda.abid@uoanbar.edu.iq

جامعة الانبار / كلية علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات

م. م. علي حبيب شعبيوط

ali.habib@uoanbar.edu.iq

جامعة الانبار / قسم الشؤون الادارية والمالية

المستخلص

يعتبر القطاع المصرفي شريان التمويل الرئيسي في معظم الاقتصادات العالمية والممول لتلك الاقتصادات , لذلك وبالرغم من اهمية المصارف في ديمومة وازدهار الاقتصاد فانها وبنفس الوقت تتسم بالمخاطرة والحساسية, إذ ان المخاطر المصرفية ملاصقة للعمل المصرفي, لذا تقع على عاتق الادارة المصرفية مسؤولية الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي الموائمة والموازنة ما بين اهداف المصرف الرئيسية (الربحية , السيولة , الامان) فلا يجب على المصرف التركيز على هدف الربحية مقابل رفع معدل المخاطرة وكذلك على باقي الاهداف , ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على واحد من اهم اهداف المصرف الرئيسية وهو هدف السيولة اذ ان لهذا الهدف وقع نفسي لدى المودعين ووسيلة جذب للزبائن من اجل استثمار مدخراتهم المالية اذ ان بداية انهيار أي مصرف تبدأ من انخفاض الربحية والتي تؤدي الى انخفاض السيولة نتيجة لقيام المصرف بالتجاوز على رأس المال المكون بصورة رئيسية من الودائع واذا ما استمر الوضع يؤدي ذلك الى ضعف اودم قدرة المصرف الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين وهذا يؤدي الى ضعف الثقة بالمصرف ما يؤدي ومن ثم تعرضه الى الخطر الثالث وهو الامان وتكون النتيجة وقوعه في خطر جديد يسمى بخطر السمعة والذي تكون نهايته انخفاض قيمة اسهم المصرف السوقية والعكس صحيح في حال كانت هناك محفظة استثمارية سليمة توازن ما بين اهداف المصرف وتوع المخاطر على تلك المحفظة فالنتيجة حتماً تكون مرضية لكلا الاطراف (الزبائن والمصرف) وهذا يؤدي بالنتيجة يؤدي الى جذب اكبر عدد من الزبائن وهذا يعني دخول رؤوس اموال جديدة للمصرف وبالتالي ارتفاع ارباحه وسيولته وبالتالي ترتفع القيمة السوقية للمصرف .

الكلمات المفتاحية : السيولة المصرفية ، الربحية، القيمة السوقية.

The role of banking liquidity in enhancing the market value of commercial bank shares

An applied research in the Bank of Babel and the Investment Bank for the period (2010-2019)

assistant teacher – Oday abid hazzam

Anbar University, College of Computer Science and Information Technology

assistant teacher – Ali habib shewit

Anbar University, Department of Administrative and Financial Affairs

Abstract

The banking sector is the main nerve in global economies and the artery that finances those economies. Despite the importance of banks in the sustainability and prosperity of the economy, they are at the same time sensitive and risky. And the balance between the main objectives of the bank (profitability, liquidity, safety), the bank should not focus on the profitability goal in exchange for raising the risk ratio on the rest of the objectives as well as on the rest of the objectives, and from here this study came to shed light on one of the most important objectives of the bank, which is the objective of liquidity, as This goal has a psychological impact on depositors and is attractive to customers in order to invest their savings, as the beginning of the collapse of any bank begins with a decrease in profitability, which leads to a decrease in liquidity as a result of the bank bypassing the capital consisting mainly of deposits, and if the situation continues, this leads to weakness or inability The bank fulfills its obligations towards depositors, and this leads to a lack of confidence in the bank, which leads and then exposes it to the third danger, which is safety, and the result will be its occurrence There is a new risk called reputation risk, the end of which is a decrease in the bank's market value, and the opposite is true if there is a sound investment portfolio that balances the objectives of the bank and distributes the risks to that portfolio. It means the entry of new capital into the bank and thus its profits and liquidity rise, and thus the market value of the bank rises.

keywords :Bank liquidity, profitability, market value.

مقدمة

تعتبر المصارف من أهم المؤسسات المالية الحيوية في اغلب الدول ، وذلك للدور الذي تقوم به وايضاً للخدمات المصرفية التي تقدمها للعملاء، وبالرغم من أهميتها إلا إنها لاتخلو من مخاطر قد تكون هي السبب في انخفاض سيولتها او افلاسها مما يؤدي الى تعرضها إلى عقوبات ادارية وقانونية ، الأمر الذي يؤثر على سمعتها بسبب هذه العقوبات والخسائر والى إحجام العملاء من التعامل معها وسحب مدخرات المودعين والذي يؤدي الى انخفاض سيولتها، وهو أمر يؤثر سلباً على عملها وبالتالي قد يؤدي الى انخفاض قيمتها السوقية نتيجة احجام المضاربين من

التعامل باسهم تلك المصارف بيعاً وشراءً ، وفي حال استمرار الحال هكذا يبدأ رأس المال بالتآكل نتيجة لانخفاض أرباحه وبالتالي انخفاض سيولته وهذا بطبيعة الحال يتولد عنه عدم قدرة المصرف بالايفاء بالتزاماته، وبناءً على ماتم ذكره سوف يتم التركيز هنا على دور السيولة المصرفية في ارتفاع او انخفاض القيمة السوقية لاسهم المصارف فترتفع قيمته بارتفاع سيولته والعكس صحيح في حال انخفاض سيولته .

المبحث الأول / منهجية البحث

أولاً : مشكلة البحث

من خلال التطبيق الميداني في بعض المصارف التجارية اثناء التطبيق العملي وجد الباحث إن النشاط المصرفي يعتمد بالدرجة الاولى على حجم الودائع اذ ان اغلب مصادر استخداماته تكون بالاعتماد على الاموال المودعة من قبل الزبائن لدى المصرف على امل القيام بسحبها عند الطلب او على شكل ودیعة ثابتة او أي نوع اخر من انواع الودائع وهذا يعني انه يتوجب على المصرف الايفاء بالتزاماته تجاه المودعين مع دفع نسبة معينة من الفائدة حسب نوع الوديعة ، وخلال وجود الوديعة في المصرف فان المصرف يقوم باستثمار تلك الاموال عن طريق منحها الى زبائن اخرين على شكل قروض (اتمان نقدي) مقابل قيام المقترضين بتسديد اصل المبلغ مع الفوائد وعلى شكل دفعات وان الفرق بين الفائدة المدفوعة من قبل المصرف والفائدة المأخوذة من المقترضين تعد ربحاً للمصرف لذلك فان أي تلوؤ في في تسديد القروض من قبل المقترضين يؤدي الى عجز في سيولة المصرف وبالتالي عدم قدرته على تسديد التزاماته للمودعين كذلك انخفاض قيمته السوقية ومن هنا يمكن طرح عدة تساؤلات .

١- هل ان لارتفاع السيولة المصرفية دور في القيمة السوقية لاسهم المصارف التجارية المدرجة في السوق ؟

٢- ماهو دور الذي تقوم به السيولة المصرفية في الحفاظ على المصرف من الانهيار والافلاس ؟

ثانياً : اهمية البحث

نظراً لاهمية السيولة المصرفية في المحافظة على استمرار المصرف محافظاً على سمعته وبقاء اسهمه بالتداول في السوق وعدم انخفاض قيمتها والتي قد تعرضه لمخاطر الافلاس والتي تؤدي الى تعثره ثم الانهيار وخروجه من السوق لذلك جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على اهمية السيولة المصرفية في رفع القيمة السوقية للمصرف وزيادة ارباحه.

ثالثاً : أهداف البحث

١- توضيح مفهوم واهمية السيولة المصرفية ودورها في رفع القيمة السوقية للمصرف.

٢- توضيح مفهوم قيمة السهم السوقية واهميته في زيادة ربحية المصارف .

رابعاً : فرضيات الدراسة

الفرضية الفرعية الاولى : توجد علاقة ارتباط وايضاً تأثير تحمل دلالة احصائية بين مُتَغَيِّر (اجمالي الديون الى

اجمالي الموجودات X2) ومُتَغَيِّر (سعر الإغلاق Y) للمصارف عينة البحث عند مُستوى مَعْنَوِيَّة (0.05) .

الفرضية الفرعية الثانية : توجد علاقة ارتباط وإيضاً تحمل دلالة احصائية بين مُتغير (نسبة الرصيد النقدي X3) ومُتغير (سعر الإغلاق Y) للمصارف المبحوثة عينة البحث عند مُستوى معنوية (٠.٠٥) خامساً : حدود البحث : تتمثل حدود البحث بما يأتي:

الحدود الزمنية : غطى البحث في حدوده الزمنية الفترة (٢٠١٠-٢٠١٩).

الحدود المكانية : تمثلت الحدود المكانية للدراسة بالمصارف العراقية التجارية الخاصة المدرجة في سوق الأوراق المالية ، اذ تم اختيار عينة عمدية مكونة من مصرفين تم اختيارها من قبل الباحث وهي (مصرف الاستثمار ، مصرف بابل) ، وان البيانات والقوائم المالية للمصارف عينة البحث مثبتة في موقع هيئة العراق للأوراق المالية .

سادساً : اساليب جمع البيانات ومؤشرات القياس والأدوات الإحصائية المستخدمة في البحث :

من اجل الحصول على البيانات اللازمة لتعزيز ما يصبو الوصول اليه البحث ، فقد تم الاعتماد في اعداد الجانب النظري على ماتم الحصول عليه من قبل الباحث من الكتب والدوريات الاجنبية ذات الصلة إضافة الى الرسائل و الأطروحات والبحوث العربية والاجنبية والتي تم الحصول عليها من خلال الانترنت ،أما فيما يخص الجانب العملي فقد تم الاعتماد على البيانات الخاصة بالمصارف عينة البحث والتي تم نشرها في موقعي هيئة الاوراق المالية وسوق العراق للأوراق المالية فضلا عن المواقع الالكترونية الرسمية للمصارف. وقد اعتمد الباحث على الأسلوب الوصفي التحليلي في بحثه كونه يتلائم مع هدف وطبيعة البحث، هذا وقد وتم الاستعانة بالبرنامج الإحصائي الجاهز "SPSS-V22" من اجل اجراء تحليل علاقات الارتباط والتأثير فيما بين متغيرات البحث واختبار فرضياته . اما مايتعلق بمؤشرات القياس التي تم اعتمادها في التحليل المالي فهي كالآتي :

١- **المؤشرات المعتمدة لتحليل متغير المرونة المالية وقياسها:** لتحليل (المتغير المستقل) المرونة المالية في

المصارف عينة البحث تم الاعتماد على اربعة مؤشرات فرعية وكما مبين في الجدول ادناه رقم (١) :

جدول (١)

المؤشرات المستخدمة للمرونة المالية (المتغير المستقل)

الرمز	المعادلة	المؤشر	المتغير
X1	الديون الى اجمالي الموجودات = اجمالي الديون / اجمالي الموجودات * ١٠٠	اجمالي الديون الى اجمالي الموجودات	المرونة المالية

X2	نسبة الرصيد النقدي = اجمالي الموجودات النقدية / الودائع وما في حكمها * ١٠٠	نسبة الرصيد النقدي	
----	--	--------------------	--

المصدر : من إعداد الباحث.

٢- المؤشر المعتمد في الدراسة لتحليل القيمة السوقية للسهم وقياسها : سيتم قياس القيمة السوقية كما يلي الجدول ادناه :

جدول (٢)

القيمة السوقية (المتغير التابع)

الرمز	المعادلة	المتغير
Y	سعر الاغلاق السنوي	القيمة السوقية للسهم

المصدر: من إعداد الباحث.

سابعاً : الدراسات السابقة

١- السويفي وآخرون (٢٠٢٠)

اسم الدراسة	الإستثمار المصرفي وأثره في القيمة السوقية
طبيعة الدراسة	بحثٌ منشور في المجلة العراقية للعلوم الادارية - المجلد رقم (١٦) ذي العدد (٦٤)
اهم الاهداف	١- معرفة وتقييم اثار الاستثمار المصرفي في القيمة السوقية. ٢- بيان طبيعة العلاقة بين الاستثمار المصرفي والقيمة السوقية .
اهم الاستنتاجات	١- تتأثر القيمة السوقية للمصارف بمجموعة من الظروف الداخلية والخارجية . ٢- وجود تأثير معنوي للاستثمارات المالية في القيمة السوقية لاسهم المصارف العراقية.
	١- عدم اعتماد المصارف العراقية عينة البحث على سياسات واضحة للاستثمار ما يجعل معدلات العائد على الموجودات في حالة تقلبات كبيرة .

<p>٢- على المصارف العراقية عينة البحث السعي لجذب المزيد من الودائع وتفعيل الجهد الاعلامي لتسليط الضوء على نشاطاتها واستثماراتها .</p>	<p>اهم التوصيات</p>
---	---------------------

٢-الغزي, ٢٠١٩

<p>دور الأدوات الكمية للسياسة النقدية بالتأثير على القيمة السوقية للأسهم بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (٢٠٠٧-٢٠١٨)</p>	<p>أسم الدراسة</p>
<p>بحث دبلوم عالي (معادل للماجستير)، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد/ ٢٠١٩</p>	<p>طبيعة الدراسة</p>
<p>١- تحليل أثر الأدوات الكمية للسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار في القيمة السوقية للأسهم في العراق. ٢- معرفة طبيعة العلاقة فيما بين الأدوات الكمية للسياسة النقدية والقيمة السوقية للأسهم.</p>	<p>أهم الاهداف</p>
<p>١- هنالك جملة من المعوقات التي تواجه البنك المركزي والتي تصعب من مهمته في تنفيذ السياسة النقدية المرسومة للنهوض بالواقع الاقتصادي، وتقويم مسار الجهاز المصرفي، ومن أهم المعوقات: ضعف الوعي المصرفي، وضعف فاعلية السوق المالية . ٢- يمثل الاستثمار في نافذة بيع العملة الجزء الاكبر من الاستثمارات المصرفية في نافذة بيع العملة الأجنبية .</p>	<p>أهم الاستنتاجات</p>
<p>١- العمل على زيادة الوعي المصرفي عبر زيادة الأدوات المالية المستخدمة، واستخدام أحدث الطرق لتسديد المدفوعات مثل بطاقات الدفع الالكتروني . ٢- وتصحيح الاختلالات الهيكلية في الجهاز المصرفي وما لذلك من قدرة على التأثير في نشاط المصارف التجارية والقيمة السوقية لأسهمها.</p>	<p>أهم التوصيات</p>

المبحث الثاني / الاطار النظري للبحث

- السيولة المصرفية

أولاً : مفهوم وتعريف السيولة المصرفية

يعد موضوع السيولة المصرفية وإدارتها في المصارف التجارية من اهم التحديات التي تواجه العمل المصرفي وذلك بسبب صعوبة التوفيق بين هدفي السيولة والربحية التي تسعى المصارف لتحقيقها ، إذ أن زيادة السيولة عن المستوى المناسب في أي مصرف يعني ضعف قدرته في استثمار هذا الفائض وتحقيق الأرباح المنشودة منه ، في مقابل ذلك فإن نقص السيولة عن الحد الواجب الاحتفاظ به يمكن أن يعرض المصرف لفقدان ثقة زبائنه وهذا بدوره يهدد استقرار النظام المصرفي والمالي بأكمله .لذا على البنوك البحث عن مستوى السيولة الذي يمكنها من تعظيم الأرباح والقيام بدورها على أكمل وجه وفي نفس الوقت يحافظ على الحد الأدنى المناسب من السيولة (صونيا،٢٠١٥: ٢) ، ويقصد بالسيولة مقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين وتلبية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب دون ان تلحق بالمصرف خسائر مالية ، ومن بين محددات قدرة المصرف على الايفاء بالتزاماته هو مدى كفاية الارصدة النقدية (الاسدي،٢٠٠٥: ٤) ، وعرفت ايضاً بأنها الاحتفاظ بموجودات سائلة إضافة إلى موجودات مالية تغلب عليها صفة السيولة بمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية أو العاجلة (عبدالرحيم،٢٠١٨: ١١) . لذلك يمكن تعريف السيولة المصرفية بأنها الفرق بين الموارد المتاحة عنده والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها، أو تكون المصارف في حالة وفرة في السيولة عندما تكون الأموال المتاحة فائضة عن قدرة المصرف على الإقراض، وعن حدود الاستثمار المتوازن في البنود الاخرى للميزانية ، بحيث يضطر المصرف لاستثمار هذه الفوائض ضمن الأصول السائلة، مثل الأوراق المالية أو على شكل أرصدة لدى المصارف أو أرصدة عاطلة لدى البنك المركزي ، كذلك يقصد بالسيولة بأنها قدرة البنك الفردي على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين لسحب من الودائع، وتلبية طلبات الائتمان، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع. والسيولة التامة تساعد البنك على تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطراب المصرف إلى تصفية بعض أصوله غير السائلة، وبذلك يمكن القول بأن السيولة التامة تمثل عنصر الحماية والأمان بالنسبة للمصرف، وينبغي أن نفرق بين السيولة على مستوى الجهاز المصرفي ككل أو النوعي، والسيولة على مستوى المصرفي الفردي، (ابو رحمة ، سيرين سميح ، ١٦، ٢٠٠٩)

ثانياً : اهمية السيولة في المصارف التجارية :

- تتبع اهمية السيولة من الاهداف التي تحققها إدارة المصرف تحتفظ بالسيولة لتحقيق ما يلي (كاظم،٢٠١٤: ٥٧) :
- تدعيم ثقة المقترضين عن طريق بناء السمعة الائتمانية وذلك بسداد الالتزامات المترتبة على المصرف في مواعيد استحقاقها .
- الاستمرار بالتشغيل وضمان استمرارية الاعمال المتمثلة بالأنشطة الاساسية للمصرف وبقية الأنشطة الاخرى.

- مواجهة الظروف الاستثنائية الطارئة التي تتطلب فيها مبالغ نقدية جاهزة تكون في متناول اليد عند الحاجة.
- ثالثاً: مزايا الاحتفاظ بالسيولة :**

- تتمثل مزايا احتفاظ المصارف التجارية بالسيولة في النقاط التالية (صونيا، ٢٠١٥: ١١-١٢) :
 - تكون بمثابة عنصر أمان وحماية يجنب المصارف التجارية خطر عدم سداد الالتزامات في تواريخ استحقاقها ما يقودها بها الى العسر المالي ومن ثم الإفلاس .
 - تتيح عملية التحكم في إدارة السيولة للمصارف المرونة في الخيار حيث توفر السيولة إمكانية البحث عن الاستثمار الأفضل .
 - مؤشر للمقدرة على الوفاء بالتزاماته اتجاه المودعين وبالتالي تعزيز الثقة في المصرف.
 - مواجهة الظروف الطارئة غير المتوقعة وغير المخطط لها، والتي تتطلب وجود تدفقات نقدية خارجة .
 - تجنب البحث عن مصادر تمويل تكون في الغالب مكلفة .
- وهناك بعض المعوقات التي تواجه المصارف التجارية في ادارة السيولة المصرفية مثل عدم المقدرة على استثمارها بشكل المطلوب ، حيث يضطر المصرف إما لعدم استثمارها أصلاً أو توظيفها في استثمارات ذات أرباح اقل ، وبالتالي تظهر نتائج المصرف الأخير غير مرضية مما يؤثر على سمعته أمام البنك المركزي وهيئات التصنيف ، المودعين ، وهذا بدوره يؤدي بالمودعين للاتجاه للمصارف الأخرى ولاسيما في ظل وجود منافسة قوية .

رابعاً : آلية إدارة السيولة المصرفية :

- توجد مجموعة من الآليات التي تتمكن المصارف التجارية العراقية الخاصة من خلالها أن تتعامل بها لغرض الحصول على السيولة بالشكل الأمثل ومنها (الخرزعلي، ٢٠١٧: ١١٧) :-
- جذب الودائع ، حيث تسعى المصارف إلى جذب أكبر قدر ممكن من الودائع الجديدة وخاصة الودائع طويلة الاجل فكلما كانت الودائع طويلة الاجل كلما كان ذلك أفضل للمصرف من حيث القدرة على إدارة السيولة.
 - التعامل بالأوراق المالية القابلة للتسييل وذات المخاطرة المتدنية، ك شراء السندات .
 - إصدار شهادات للإيداع للحصول على التمويل من الشركات الاخرى والمستثمرين الذين لديهم فائض في السيولة ومقابل ذلك يقوم المصرف بشراء شهادات الإيداع في حالة وجود فائض سيولة لديه .
 - التسديد حيث يكون بمثابة تحويل القروض ألى سندات قابلة للتداول في سوق الاوراق المالية.
 - تفعيل القروض بين المصارف وخاصة القروض قصيرة الأجل وقد تكون لمدة ليلة واحدة وبسعر الفائدة السائد في السوق .
 - اقتراض جميع المصارف من المصرف المركزي باعتباره الملجأ الأخير ويتم الاقتراض بطريقة اتفاقية إعادة الشراء ، أي عندما يحتاج المصرف للسيولة يقوم بإبرام الاتفاقية مع المصرف بنسبة ٤% فإذا كان لديه سيولة فائضة

يتم إيداعها لدى المصرف المركزي بنسبة ٢% وهذه الخيارات مناسبة لغرض المحافظة على الحد الأدنى لسعر الفائدة

خامساً : نسب السيولة المصرفية:

تعتمد المؤسسات المالية ومنها المصارف التجارية على عدد من النسب المالية لمعرفة كفاية السيولة، وبما يمكنها من الوفاء بالتزاماتها بما تمتلكه من نقد وموجودات سريعة التحول الى نقد ، والسيولة تمثل سلاح ذو حدين اذا زادت عن الحد المطلوب لها، أي الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد عن الحد المطلوب فان ذلك سوف يؤثر سلباً على ربحية المصرف ، ومن جانب اخر فان انخفاض السيولة عن الحد المطلوب سوف يقود ذلك الى التعسر والفشل المالي نتيجة عدم قيام المصرف الايفاء بالتزاماته تجاه المودعين عند قيامهم بسحب ودائعهم وكذلك عدم المقدرة على تلبية طلبات الاقتراض المقدم له ومن ابرز النسب المالية المستخدمة في قياس السيولة المصرفية هي (نسبة الرصيد النقدي ، نسبة التداول) وكما يلي :

• نسبة الرصيد النقدي : تشير النسبة الى مدى قدرة الارصدة النقدية الموجودة بحوزة المصرف او تلك الموجودة لدى البنك المركزي او المصارف الاخرى واية ارصدة اضافية كالعملات الاجنبية المتوفرة بحوزة المصرف على الايفاء بالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجبة السداد في مواعيدها (كاظم، ٢٠١٤ : ١٠٤) ويعبر عن هذه النسب وفق المعادلة الاتية :

نسبة الرصيد النقدي = اجمالي الموجودات النقدية / الودائع وما في حكمها * ١٠٠

* يقصد بالودائع وما في حكمها جميع المَطْلُوبات باستثناء رأس المال المدفوع والاحتياطيات والارباح المحتجزة (العامري، ٢٠١٨ : ٥٤) .

• نسبة التداول : تعبر عن امكانية المصرف من الوفاء بالتزاماته المستحقة من خلال تحويل الموجودات المتداولة الى سيولة نقدية لمقابلة الالتزامات ، ان ارتفاع نسبة التداول يشير الى ان المصرف يتمتع بقدرة كبيرة على الوفاء بالتزامات المترتبة عليه ، ولا يوجد نسبة معيارية يتم الرجوع اليها عند حساب هذه النسبة وانما تكون الافضلية للمصرف الذي تغطي موجوداته المتداولة مطلوباته المتداولة اكثر من مرة (عطية، ٢٠١١ : ١٨٥). ويعبر عن هذه النسبة بالمعادلة الاتية (الشريفي، ٢٠١٩ : ٥٩) :

نسبة التداول = الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة * ١٠٠

- القيمة السوقية

اولاً : تمهيد

تحتل الأسواق المالية مركزاً حيوياً في النظم الاقتصادية الحديثة، التي تعتمد على نشاط القطاع الخاص في تجميع رؤوس الأموال، وان التنمية الاقتصادية تعتمد إلى حد كبير على معدل تكوين (تجميع) رأس المال، والذي يعتمد بدوره على معدلات الادخار، وتعد الاسهم العادية من اكثر الاستثمارات شيوعاً بين المستثمرين ومن مبررات ذلك كونها تحقق

عوائد مختلفة مما يجعل منها ثلاث حاجات ورغبات المستثمرين , وعلى المستوى المحلي فيمثل القطاع المصرفي العمود الفقري لسوق الأوراق المالية, حيث يبرز دور هذا القطاع كمحور اساسي لبقية القطاعات الاقتصادية الاخرى, حيث بلغ حجم التداول لاسهم القطاع المصرفي (٥٨.١) مليار دينار اي يشكل ما نسبته (٣٥.٣%) من اجمالي حجم التداول , اما عدد المصارف المدرجة اسهمها في السوق النظامي فقد بلغ (١٩) مصرفا منها (١٤) مصرفا تجاريا و(٥) مصارفاً اسلامياً , هذا وقد بلغت القيمة السوقية لعام ٢٠١٩ (٢,٦١٣,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار. الامر الذي يؤثر اهمية القطاع المصرفي في سوق العراق للأوراق المالية (التقرير السنوي لسوق الأوراق المالية, ٢٠١٩), هذا وتناثر القيمة السوقية لاسهم تلك المصارف بعدة عوامل داخلية وخارجية مثل (سيولة المصرف , المخاطرة , ربحية السهم , هيكل راس مال المصرف ... الخ) وان هذه العوامل مجتمعة هي من تحدد الاسعار السوقية للاسهم .

ثانياً: مفهوم وتعريف القيمة السوقية

ويمكن التعبير عن القيمة السوقية لشركة ما بقيمة اسهمها المتداولة في سوق الأوراق المالية , وتعبّر القيمة السوقية للسهم عن السعر الذي يتباع أو تشتري به الأسهم, أو هو السعر الذي يتم التعامل في الأسهم الخاضعة للتعامل في سوق الأوراق المالية, ويأتي هذا السعر نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب في السوق, وبصورة عامة يفضل الاقتصاديون استعمال القيمة السوقية , والسبب في ذلك هو ان القيمة السوقية تحدد القيمة الجارية بدلاً من الاعتماد على القيمة الدفترية , ومعظم الاقتصاديين يؤمنون بأن القيمة السوقية أفضل في تحديد القيمة الحقيقية بدلاً من القيمة المستندة الى الأساس التاريخي , أما المحاسبون فيفضلون استعمال القيمة الدفترية و الأبتعاد عن القيمة السوقية بسبب التقلبات التي يتصف بها سوق الأسهم صعوداً و نزولاً و عدم ثباتها (الجنابي, ٢٠٠٨: ٨٧). إضافة إلى أنّ هناك عوامل أخرى تلعب دوراً مهماً في تغيير هذا السعر, ومن أهمها هي توقعات المستثمرين لربحية الوحدة الاقتصادية في المستقبل, فضلاً عن عنصر المضاربة وغيرها من العوامل الأخرى التي تسبب التغيير المستمر في السعر, ومن ثم تؤثر هذه العوامل على القيمة السوقية ارتفاعاً أو انخفاضاً حسب اتجاه التأثير (الغزي, ٢٠٢٠: ٣٢) , لذلك يمكن تعريف القيمة السوقية بانها مقياس من وجهة نظر المالكين والتي يمكن من خلالها تقدير قيمة المصرف وان تعظيم هذه القيمة لا يتم تحقيقه بسهولة, وينظر المستثمر في السوق المالي لهذه القيمة بانها مؤشر لنجاح او فشل المصرف , (الطائي والجبوري, ٢٠١٧: ٨) , او المبلغ المقدر الذي يجب أن يتم تبادل الاصل به في تاريخ التقييم بين المشتري الراغب والبائع الراغب في صفقة تجارية على أساس تجاري عادل بعد التسويق المناسب لها (lind &nordlund, 2019:2) .

ثالثاً : اهمية القيمة السوقية:

تعتبر القيم السوقية للسهم من اهم القيم من وجهة نظر المستثمرين , كما انها تعكس القيمة الاقتصادية لحقوق المساهمين (الزبيدي, ٢٠١٤: ٢٣٨) , كما وتعد القيمة السوقية واحدة من القيم التي تساعد في تحديد قيمة الشركة في

سوق الاوراق المالية , اضافة الى انها تعطي تصورا عن الافاق المستقبلية للشركة , (Habiba,2017:2) كما ويعد تعظيم ثروة المساهمين واحدا من اهم اهداف الادارة المالية التي تسعى الى تحقيقه عن طريق تعظيم القيمة السوقية , ويقصد بتعظيم القيمة السوقية للسهم زيادة سعر سهم الشركة العادي في سوق الاوراق المالية ويعد سعر السهم السوقي افضل مقياس لقيمة الشركة (شومان,٢٠١٧: ٤٤) , ويتم تعظيم القيمة السوقية للسهم من خلال تنفيذ ثلاثة قرارات مالية مهمة (قرارات الاستثمار , وقرارات التمويل , وسياسة توزيع الارباح) , وتتمثل اهمية القيمة السوقية في كونها تكون بمثابة مرآة تعكس المعلومات والعناصر والمتغيرات الاخرى التي تؤثر على اسعار الاسهم (الغزي,٢٠٢٠: ٣٥) , ويفضل المستثمرون في سوق الاوراق المالية ان تكون قيم الاسهم السوقية اعلى من قيمتها الدفترية وان السهم الذي يباع بقيمة سوقية اقل من قيمته الدفترية يشير الى ان الشركة تواجه صعوبات مالية (موسى والفريجي,٢٠٢٠: ٧٢) .

رابعاً: العوامل المؤثرة في القيمة السوقية

١-سيولة المصرف: توجد علاقة دالية موجبة بين القيمة السوقية للاسهم والسيولة , بازدياد السيولة ترتفع القيمة السوقية ويرجع السبب في ذلك الى ان السيولة هي احد مؤشرات المرونة المالية وبالتالي يتم استغلال هذه السيولة من خلال الاستفادة من الفرص الاستثمارية الداخلية والخارجية(عبد الله,٢٠١٥: ١٦٦).

٢-المخاطرة : تعتبر المخاطرة واحدة من اهم المؤثرات في القيمة السوقية لاسهم المصارف التجارية , حيث بزيادة المخاطرة التي تتعرض لها المصارف التجارية كلما ازدادت الخسارة في القيمة السوقية لاسهم المصرف (محمود,٢٠١٩: ٤٧) .

٣-العائد : تعد العوائد هي الهدف الرئيسي الذي يسعى المستثمرين لبلوغه ويرتبط العائد بنتيجة نشاط المصرف ربحا او خسارة وهو يكون بمثابة تعويض للمستثمر جراء المخاطر التي تحملها نتيجة شراء الاصل (الضرب,٢٠١٧: ٢٣) .

٤- سعر الفائدة : تتغير القيمة السوقية للاسهم تبعا لتغير اسعار الفائدة وان سعر الفائدة يمثل دورا جوهريا في قرارات الاستثمار في الاسهم العادية للمصارف التجارية , فعندما ترتفع اسعار الفائدة تميل اسعار الاسهم في السوق المالي الى الانخفاض والعكس صحيح (المعيني وزياد,٢٠١٦: ٢٠٣).

٥- ربحية السهم : تتمثل ربحية السهم في نصيب السهم الواحد من الارباح السنوية المتحققة للمصرف , ويعتبر من اهم الادوات التي تمثل مؤشراً على اداء المصرف كونه يقيس مقدار العائد المتحقق على الاسهم العادية المكونة لحقوق المساهمين (نصر,٢٠١٥: ٢)

٦- سعر الصرف : يعرف سعر الصرف بانه سعر وحدة واحدة من النقد الاجنبي معبرا عنه بوحدات نقدية من العملة المحلية , تبرز اهمية هذا العامل بوصفه احد العوامل المؤثرة على الاسواق المالية كونه احد محددات النشاط الاقتصادي وبالتالي فان أي تقلب في اسعار الصرف سوف يلقي بظلاله على القيمة السوقية للاسهم (عطية,٢٠١٢: ١٦).

٧- العرض والطلب : يرتبط سعر السهم في السوق (قيمتة السوقية) ارتباطا عكسيا مع العرض فكلما زاد المعروض من اسهم المصرف (س) انخفض سعر السهم وبالعكس عندا يقل حجم العرض من اسهم ذلك المصرف فان سعر السهم في سوق التداول سيرتفع تدريجيا , ويرتبط سعر السهم في السوق ارتباطا طرديا من حجم الطلب عليه فكلما زاد الطلب على اسهم ارتفع سعر السهم في السوق وبالعكس في حالة انخفاض حجم الطلب فان السعر سينخفض تدريجيا (بن قرينة, ٢٠١٦: ٩) .

خامساً: اسباب التقلبات والتدني في القيمة السوقية لاسهم المصارف :

تعاني اسعار اسهم المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية التذبذب والتدني لجملة من الاسباب نذكر منها (معروف, ٢٠٠٣: ٣٠٥) :

- ١- ضعف دور سوق العراق للأوراق المالية ضمن الاقتصاد المحلي ومعدلات نمو السوق منخفضة بالمقارنة مع نشاط وقيمة الاستثمارات في الاسواق المالية العالمية
 - ٢- عدم انتشار الوعي الاستثماري للاستثمار في اسهم المصارف وضعف ثقة الجمهور.
 - ٣- عدم استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي.
 - ٤- انخفاض ربحية اسهم المصارف وهذا مايتعلق بالواقع الضعيف للمصارف المصدرة لها.
 - ٥- تركيز السوق المالي على الاسهم العادية فقط ولازال سوق العراق للأوراق المالية بعيدا عن تنوع الادوات الاستثمارية مثل (السندات والمشتقات المالية) .
 - ٦- عدم وجود مراكز بحثية متخصصة لتحليل معلومات السوق المالي .
 - ٧- تسيطر المضاربة على التعاملات اليومية في السوق المالي حيث ان غالبية المستثمرين يبحثون عن ارباح سريعة من خلال التركيز على عامل فرق السعر.
- سادساً- قياس القيمة السوقية لاسهم المصرف:

يتم قياس القيمة السوقية للسهم الواحد من خلال سعر اغلاق السهم في نهاية الفترة, كما ينظر الى القيمة السوقية للمصرف ككل من خلال مجموع اسهم المصرف المدرجة في السوق المالي مضروبا بسعر الاغلاق نهاية الفترة. وتعتبر القيمة السوقية واحدة من اهم المؤشرات قياس كفاءة السوق المالي فيعتمد هذا المؤشر من قبل الكثير من المستثمرين والمحللين والمقيمين والمراقبين , فارتفاع القيمة السوقية للسهم تدل على قيام المصرف بتحقيق واحدة من اهم اهدافه المتمثلة بتعظيم قيمة المساهمين وتشير الى كفاءة المصرف في استخدام الموارد المتاحة , ومن جهة اخرى يؤدي ارتفاع القيمة السوقية للسهم الى وان زيادة حجم التعاملات في الاسواق المالية وعدد المصارف المدرجة فيها , ان اسعار الاسهم العادية في السوق يحددها البائعون والمشتررون عندما يقومون بتداول الاسهم (محمود, ٢٠١٩: ٤٦) , ويشار الى القيمة السوقية لاسهم العادية هي سعر السهم مضروبا في عدد الاسهم المصدرة وان القيمة السوقية للمصرف تمثل سعر السهم مضروبا في عدد الاسهم المتداولة التي يمتلكها المساهمين (Alexander et al,

(2012:328). ومن خلال ما تقدم نستنتج ان القيمة السوقية تعد من اهم القيم من وجهة نظر المستثمرين والتي على اساسها يتم الحكم على مستوى نشاط الشركة وتتأثر بمجموعة من العوامل , كما وان المؤسسات المالية تقوم في بعض الاحيان بمجموعة من العمليات من شأنها التأثير في اسعار اسهمها كتوزيع الاسهم ودمج الاسهم وتجزئتها واعادة شراء المؤسسة المالية لأسهمها وبصورة خاصة تعاني المصارف المدرجة في سوق العراق لأوراق المالية من التدني والتذبذب المستمر في قيم اسهمها بسبب مجموعة من العوامل التي سبق ذكرها , وسيتم التطرق في الفصل الثالث على الجانب العملي من البحث الذي سيتم فيه التعرف على المصارف عينة البحث من خلال نبذة مختصرة فضلا عن تحليل المؤشرات الخاصة بالمرونة المالية وتحليل القيمة السوقية لاسهم المصارف عينة البحث.

المبحث الثالث

الجانب العملي

أولاً : تحليل القيمة السوقية لاسهم المصارف

يهدف هذا المبحث الى تحليل القيمة السوقية لاسهم المصارف المبحوثة , وقد تضمن هذا المبحث مطلبين , حيث تضمن المطلب الاول استخراج الوسط الحسابي واعلى قيمة واقل قيمة والانحراف المعياري من اجل اجراء المقارنات المطلوبة بين المصارف عينة البحث , كما تضمن المطلب الثاني تحليل نسبة التغير (النمو) لسعر الاغلاق السنوي للمصارف المبحوثة خلال السلسلة الزمنية التي تم اعتمادها وبالباغة (١٠) سنوات امتدت من سنة ٢٠١٠ ولغاية ٢٠١٩ .

المطلب الاول : تحليل القيمة السوقية (سعر الاغلاق) :

S.D	Min	Max	Average	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	المصرف
0.283	0.110	0.870	0.477	0.110	0.190	0.300	0.330	0.290	0.390	0.700	0.780	0.810	0.870	بابل
0.969	0.27	1.24	0.729	.27	.28	0.42	0.60	0.68	0.87	0.97	1.01	0.95	1.24	مصرف الاستثمار

تشير بيانات الجدول (١) الى القيمة السوقية والمتمثلة بـ(سعر الاغلاق) خلال فترة البحث وكما يلي :

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد التقارير السنوية للمصارف المذكورة . القيمة السوقية (سعر الاغلاق) للمصارف عينة البحث المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد التقارير السنوية للمصارف المذكورة .

من خلال الجدول (١) اعلاه نستنتج ما يلي :

- ١- وجود تذبذبات وتدني واضح في سعر الاغلاق السنوي للمصارف عينة البحث خلال الفترة الزمنية (٢٠١٠-٢٠١٩) وهو ما يعكس مشكلة البحث .

٢- على مستوى المصارف المبحوثة فكان اعلى معدل اجمالي من نصيب مصرف الاستثمار حيث بلغ (٠.٧٢٩) بانحراف معياري (٠.٩٦٩) ما يدل على ان المصرف المذكور قد حقق مستويات افضل من المصارف الاخرى عينة البحث في مؤشر سعر الاغلاق السنوي خلال فترة البحث.

٣- على مستوى المصارف المبحوثة فكان اقل معدل اجمالي من نصيب مصرف بابل حيث بلغ (٠.٤٧٧) وبانحراف معياري قدره (٠.٢٨٣) ما يبين ضعف هذا المصرف قياسا بباقي المصارف عينة البحث من ناحية سعر الاغلاق السنوي خلال فترة البحث .

المطلب الثاني : تحليل نسب التغير (النمو) للمصارف عينة البحث :

تم استخدام نسبة التغير (النمو) لغرض التعرف على التغيرات التي طرأت على اسعار الاسهم خلال فترة البحث (٢٠١٩-٢٠١٠) حيث تم استخدام المعادلة الآتية :

حيث :

P_1 : سعر الاغلاق خلال السنة

P_0 : السعر الاغلاق خلال السنة السابقة.

جدول (٢) سعر الاغلاق السنوي للمصارف عينة البحث

السنة	مصرف بابل التجاري		مصرف الاستثمار	
	سعر الاغلاق السنوي (دينار)	نسبة التغير %	سعر الاغلاق السنوي (دينار)	نسبة التغير %
٢٠١٠	0.870	-	1.24	
٢٠١١	0.810	- 6.90	0.95	-23.3
٢٠١٢	0.780	- 3.70	1.01	6.3
٢٠١٣	٠.٧٠٠	-10.26	0.97	-3.9
٢٠١٤	٠.٣٩٠	- ٤٤.٢٩	0.87	-11.6
٢٠١٥	٠.٢٩٠	-٢٥.٦٤	0.68	-21.8
٢٠١٦	٠.٣٣٠	١٣.٧٩	0.60	-11.7
٢٠١٧	٠.٣٠٠	- ٩.٠٩	0.42	-30
٢٠١٨	٠.١٩٠	-٣٦.٦٧	0.28	-33.33
٢٠١٩	٠.١١٠	-٤٢.١١	0.27	-3.5

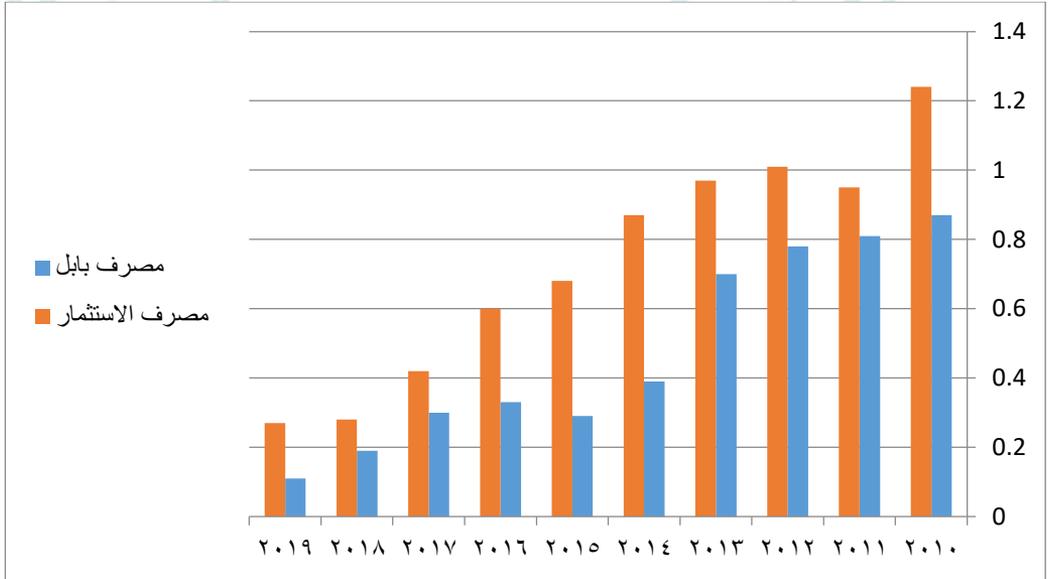
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف.

ومن خلال الجدول (٢) اعلاه نجد ان سعر الاغلاق السنوي لمصرف بابل في عام ٢٠١٠ قد بلغ (٠.٨٧٠) دينار بينما كان سعر الاغلاق في مصرف الاستثمار (1.24)، وفي عام ٢٠١١ انخفض سعر السهم ليصل الى (٠.٨١٠) دينار ونسبة انخفاض بلغت (٦.٩٠-) بينما في مصرف الاستثمار اتخفض الى (0.95) ونسبة انخفاض بلغت (-23.3)، اما في عام ٢٠١٢ بلغ سعر سهم المصرف المذكور (٠.٧٨٠) دينار مسجلا بذلك انخفاضا اخر عن السنة السابقة بنسبة انخفاض (٣.٧٠-) بينما بلغ سعر الاغلاق لمصرف الاستثمار (1.01) محققا ارتفاعا في سعر السهم بلغ (6.3) % ، و في عام ٢٠١٣ قد بلغ في مصرف بابل (٠.٧٠٠) دينار وفي مصرف الاستثمار انخفض الى

(0.97)، وفي عام ٢٠١٤ بلغ سعر اغلاق السهم في مصرف بابل (٠.٣٩٠) دينار وبنسبة انخفاض كبيرة بلغت (٤٤.٢٨٥ - %) بالمقارنة مع السنة السابقة بينما بلغ سعر اغلاق مصرف الاستثمار (0.87) منخفا عن السنة السابقة بنسبة (-11.6)، وفي عام ٢٠١٥ استمر انخفاض سعر الاغلاق لاسهم مصرف بابل ليبلغ (٠.٢٩٠) دينار بنسبة انخفاض (٢٥.٦٤١ - %) عن السنة السابقة وفي مصرف الاستثمار ايضا استمر انخفاض سعر الاغلاق (0.68) وبنسبة انخفاض بلغت (-21.8) ، اما في عام ٢٠١٦ شهد سعر الاغلاق ارتفاعا طفيفا في مصرف بابل عن السنة السابقة ليبلغ (٠.٣٣٠) دينار وبنسبة نمو بلغت (١٣.٧٩٣ %) اما في مصرف الاستثمار فقد استمر انخفاض سعر الاغلاق (0.60) وبنسبة انخفاض (-11.7) عن السنة السابقة، ويحلول عام ٢٠١٧ تراجع سعر اغلاق سهم مصرف بابل ليصل الى (٠.٣٠٠) دينار بنسبة انخفاض بلغت (٩.٠٩٠ - %) بالمقارنة مع سنة ٢٠١٦ اما مصرف الاستثمار ايضا بلغ سعر اغلاقه (0.42) منخفا عن السنة السابقة بنسبة (-0.30)، اما في عام ٢٠١٨ فقد بلغ سعر اغلاق السهم لمصرف بابل (٠.١٩٠) دينار وبنسبة انخفاض تبلغ (٣٦.٦٦٦ - %) قياسا بالسنة السابقة وكذلك سعر اغلاق مصرف الاستثمار بلغ (0.28) منخفا عن السنة السابقة بنسبة (-33.33)، اما في ٢٠١٩ فقد واصل سعر اغلاق السهم الخاص بمصرف بابل بالانخفاض ليصل الى (٠.١١٠) دينار بنسبة انخفاض بلغت (٤٢.١٠٥ - %) عن السنة السابقة وكذلك سعر اغلاق مصرف الاستثمار استمر في انخفاضه اذ بلغ (0.27) مسجلا انخفاضا عن السنة السابقة بنسبة (-3.5).

ويبين الشكل الاتي خلاصة التغيرات في القيمة السوقية لسهم مصرف بابل وكما يلي:

شكل (١) التغيرات في القيمة لسوقية لسهم مصرف بابل



المصدر : اعداد الباحث .

ثانياً : إثبات الفرضيات

الفرضية الفرعية الأولى : هناك علاقة ارتباط و تأثير ذات دلالة احصائية بين مُتغير (اجمالي الديون الى اجمالي الموجودات X2) و مُتغير (سعر الإغلاق Y) للمصارف عينة البحث عند مُستوى معنوية (0.05) .

الفرضية الفرعية الثانية : هناك علاقة ارتباط و تأثير ذات دلالة احصائية بين مُتغير (نسبة الرصيد النقدي X3) و مُتغير (سعر الإغلاق Y) للمصارف عينة البحث عند مُستوى معنوية (٠.٠٥) .

تحليل الفرضيات للمصارف عينة البحث

١- تحليل الفرضية الفرعية الأولى : توضح بيانات الجدول (٣) النتائج المحسوبة لمعامل الارتباط ومربع معامل التحديد وقيمة B الجدولية وكما يلي :

جدول رقم (٣)

اسم المصرف	الارتباط (R)	مربع مُعامل التحديد (R ^٢)	قيمة B الجدولية	الحد الثابت	مستوى الدلالة (sig)
مصرف بابل التجاري	0.893	0.8	1.4	-0.11	0.001
مصرف الاستثمار التجاري	0.839	0.704	-0.139	0.008	0.002

لإثبات هذه الفرضية وبالأستناد على بيانات جدول رقم (٣) تبين الآتي :

- أ- بلغت قيمة مُعامل الارتباط لمصرف بابل (٠.٨٩٣) ومستوى الدلالة (٠.٠٠١) مما يعني ان علاقة الارتباط موجبة وقوية وذات دلالة معنوية ويدل هذا على وجود علاقة ارتباط بين مُتغير (اجمالي الديون الى اجمالي الموجودات X2) و مُتغير (سعر الإغلاق). اما مصرف الاستثمار فكانت قيمة معامل الارتباط (0.839) ومستوى الدلالة (٠.٠٠٢) مما يعني ان علاقة الارتباط قوية ومرتفعة وذات دلالة معنوية ايضا.
- ب- ان قيمة مربع مُعامل التحديد بلغت (٠.٨) في مصرف بابل أي ان المُتغير (اجمالي الديون الى اجمالي الموجودات) استطاع تفسير ما نسبته ٨٠% من المُتغير (سعر الإغلاق) اما المتبقي فيعود تفسيره الى عوامل اخرى . اما مصرف الاستثمار التجاري فقد بلغ معامل التحديد (0.704) وهذا يعني ان المتغير المستقل استطاع ان يفسر (70.4%) من سعر الاغلاق ما المتبقي فيعود تفسيره الى عوامل اخرى .
- ج- بلغت قيمة (B الجدولية) معامل التأثير في مصرف بابل (1.4) وهذا يعني ان اي تغيير بالمتغير المستقل (اجمالي الديون الى حق الملكية) بوحدة واحدة يؤدي الى تغيير في المتغير التابع بقيمة (1.4)، اما قيمة (B

الجدولية) معامل التأثير في مصرف الاستثمار فقد بلغت (-0.139) وهذا يعني ان اي تغيير بالمتغير المستقل (أجمالي الديون الى اجمالي الموجودات) بوحدة واحدة يؤدي الى تغيير في المتغير التابع بقيمة (-) 0.139).

د- من خلال التحليل الاحصائي والبيانات اعلاه نؤيد صحة الفرضية الفرعية الاولى والتي تنص على (هناك علاقة ارتباط و تأثير ذات دلالة احصائية بين مُتَغَيِّر (أجمالي الديون الى اجمالي الموجودات X2) ومُتَغَيِّر (سعر الإغلاق Y) للمصارف عِيْنَةُ البَحْث عند مُسْتَوَى مَعْنَوِيَّة (0.05) .

٢- تَحْلِيلُ الفَرَضِيَّةِ الفرعية الثانية : توضح بيانات الجدول (٥) النتائج المحسوبة لمعامل الارتباط ومربع معامل التحديد وقيمة B الجدولية وكما يلي :

جَدْوَلُ رقم (٥)

اسم المصرف	الارتباط (R)	مربع مُعَامِلُ التحديد (R ²)	قيمة B الجدولية	الحد الثابت	مستوى الدلالة (sig)
مصرف بابل التجاري	0.27	0.073	0.2	0.36	0.45
مصرف الاستثمار التجاري	0.502	0.252	1.193	-0.006	0.14

ولغرض اختبار هذه الفرضية وبالاستناد على بيانات جَدْوَلُ رقم (٥) تبين لنا الاتي :

أ- بلغت قِيَمَةُ مُعَامِلُ الارتباط (0.27) ومستوى الدلالة (0.45) مما يعني ان علاقة الارتباط موجب وضعيف وغير دالة مَعْنَوِيَّة وبدل هذا على عدم وجود علاقة ارتباط دالة معنويا بين مُتَغَيِّر (نسبة الرصيد النقدي X3) ومُتَغَيِّر (سعر الإغلاق). اما في مصرف الاستثمار فقد بلغت قِيَمَةُ مُعَامِلُ الارتباط (0.502) ومستوى الدلالة (0.14) مما يعني ان علاقة الارتباط متوسطة وغير دالة مَعْنَوِيَّة وبدل هذا ايضا على عدم وجود علاقة ارتباط دالة معنويا بين مُتَغَيِّر (نسبة الرصيد النقدي X3) ومُتَغَيِّر (سعر الإغلاق).

ب- ان قِيَمَةُ مُعَامِلُ التحديد بلغت (0.073) أي ان المُتَغَيِّر (نسبة الرصيد النقدي X3) يفسر ما نسبته 73% من المُتَغَيِّر (سعر الإغلاق) . وفي مصرف الاستثمار فقد بلغت قيمة معامل التفسير (0.252) أي ان المُتَغَيِّر (نسبة الرصيد النقدي X3) استطاع تفسير ما نسبته 25.2% من المُتَغَيِّر (سعر الإغلاق) .

ج- بلغت قيمة (B الجدولية) معامل التأثير في مصرف بابل (0.2) وهذا يعني ان اي تغيير بالمتغير المستقل (نسبة الرصيد النقدي) بوحدة واحدة يؤدي الى تغيير في المتغير التابع بمقدار (0.2)، اما قيمة (B الجدولية) معامل التأثير في مصرف الاستثمار فقد بلغت (1.193) وهذا يعني ان اي تغيير بالمتغير المستقل (نسبة الرصيد النقدي) بوحدة واحدة يؤدي الى تغيير في المتغير التابع بقيمة (1.193).

د- من خلال نتائج التحليل الاحصائي اعلاه نؤكد عدم صحة الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على : هناك علاقة ارتباط و تأثير ذات دلالة احصائية بين مُتَغِير (نسبة الرصيد النقدي X3) ومُتَغِير (سعر الإغلاق Y) للمصارف عينة البحث عند مُستوى معنوية (٠.٠٥)

الخلاصة

اظهرت نتائج التحليل المالي والاحصائي للمؤشرات المستخدمة في قياس متغيرات البحث ان هناك تدبذبا واضحا في سعر اغلاق المصارف التجارية عينة البحث اذ كان هناك انخاض مستمر لسعر الصرف خلال السنوات مدة البحث ويعود ذلك الى مجموعة من العوامل المؤثرة والتي تعرض لها قطاع المصارف في البلد منها قرار البنك المركزي الخاص بزيادة رؤوس اموال المصارف التجارية الى (٢٥٠) مليار دينار وكذلك الاوضاع الامنية التي شهدها البلد عام ٢٠١٤ وكذلك ضعف الاقبال الى التداول في سوق العراق للاوراق المالية وعوامل اخرى داخلية تتعلق بسياسات المصارف واستراتيجية توزيع الارباح.

اما فيما يخص التحليل الاحصائي فقد اظهر لنا ان مؤشر (اجمالي الديون الى اجمالي الموجودات له ارتباط وتأثير واضح على سعر الاغلاق اذ اظهرت النتائج علاقة ارتباط وتأثير قوية فيما بين المتغيرين اما فيما يخص مؤشر نسبة الرصيد النقدي فلم تكن هناك له اي علاقة ارتباط او تأثير ذات دلالة على سع الاغلاق .

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

- الاستنتاجات

- ١- ان مخاطر السيولة اكثر المخاطر المصرفية تأثيراً بالنظام المصرفي وان باقي المخاطر تاتي نتيجة تعرض المصرف لخطر السيولة .
- ٢- تعزز السيولة المصرفية قدرة المصرف على مواجهة ضغوطات الازمات المالية المفاجئة .
- ٣- هناك علاقة ارتباط وثيقة متناسب طردياً بين السيولة المصرفية والقيمة السوقية .
- ٤- ارتفاع القيمة السوقية للمصرف تعكس الحالة الصحية للمصرف من حيث تحقيق اهداف المصرف الرئيسية (الربحية , السيولة , الامان) .

- التوصيات

- ١- يجب على المصارف اتباع سياسة حكيمة في ادارة السيولة تمكنها من مواجهة الالتزامات المالية المترتبة بذمتها بتوقيتاتها .
- ٢- ضرورة قيام المصارف باتباع سياسة تمكنها من جذب اكبر عدد من المودعين لتعزيز سيولتها والذي بدوره يرفع قيمته السوقية .
- ٣- العمل على اختيار ادارة مصرفية تمتلك الخبرة التي تمكنها من اقتناص الفرص الاستثمارية وابتكار خدمات مصرفية ذات عوائد مادية مقبولة والتي تنعكس ايجاباً على قيمتها السوقية .

المصادر

- ١- الاسدي , عبد الحسين جاسم , ادارة السيولة المصرفية واثرا في العائد والمخاطرة - دراسة تطبيقية في المصارف الحكومية العراقية , رسالة ماجستير في ادارة الاعمال , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة كربلاء , ٢٠٠٥ .
- ٢- صونيا , عتروس , ادوات ادارة السيولة في البنوك ودورها في التخفيض من خطر السيولة - دراسة حالة البنك الوطني الجزائري , رسالة ماجستير في علوم التيسير , كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير , جامعة ام البواقي, ٢٠١٥ .
- ٣- عبد الرحيم , عبد الرحيم محمد , السيولة النقدية ودورها في رفع كفاءة المصارف التجارية - دراسة حالة بنك فيصل الاسلامي السوداني, رسالة ماجستير في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة افريقيا الوسطى, ٢٠١٨ .
- ٤- كاظم, شيماء يونس , اثر السيولة النقدية في مستوى اداء المصارف - دراسة تحليلية (, اطروحة دكتوراه - قياسية في بعض المصارف التجارية العراقية للمدة ١٩٩٧- ٢٠١١) في العلوم المحاسبية, جامعة سانت كليمنتس العالمية , بغداد , ٢٠١٤ .
- ٥- ألخزعلي , رقية عبد الخضر , تحديد النسبة المثلى للسيولة في المصارف التجارية العراقية - بحث تطبيقي لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة - للمدة ٢٠٠٥ - ٢٠١٣ , بحث منشور في مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد الثاني عشر العدد ٤١ , ٢٠١٧ .
- ٦- ألعامري , هدى هادي, المرونة المالية وانعكاساتها في تحقيق التعافي المالي- دراسة تحليلية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية, اطروحة دكتوراه في ادارة الاعمال, كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء, ٢٠١٨ .
- ٧- عطية, محمود صالح , تحليل العوامل الموضوعية المؤثرة في سوق الاوراق المالية مع الاشارة الى سوق العراق, بحث منشور في مجلة ديالى العدد ٥٤ , ٢٠١٢ .

- ٨- أشرفي, ضياء محمد , تقييم مؤشرات الاداء المصرفي وفقا لاتفاقية بازل ٣ وتأثيرها في عوائد الاسهم - دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية وبعض المصارف العربية, رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية, كلية الادارة والاقتصاد , جامعة كربلاء, ٢٠١٩ .
- ٩- ألقنابي , ريم محسن, اثر حوكمة الشركات في القيمة السوقية لاسهم راس المال في الشركات المصرفية - دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الاهلية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية , رسالة ماجستير في المحاسبة, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة بغداد , ٢٠٠٨ .
- ١٠- ألغزي, محمد راضي , دور الادوات الكمية للسياسة النقدية في التأثير على القيمة السوقية للاسهم , بحث دبلوم عالي معادل للماجستير في المصارف, المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية , جامعة بغداد , ٢٠٢٠ .
- ١١- ألقنابي والجبوري , يوسف حجيم , حيدر جاسم, المرونة المالية وتأثيرها في الحد من هشاشة النظام المصرفي - دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة , بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارة, المجلد الرابع عشر العدد ٣ , ٢٠١٧ .
- ١٢- ألقبيدي, سليم رشيد , اثر سعر الصرف في المؤشرات العامة لاسعار الاسهم -- دراسة تطبيقية في سوق العراق للاوراق المالية للمدة ٢٠٠٥ - ٢٠١١ رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة كربلاء, ٢٠١٤ .
- ١٣- شومان, حسنين فيصل, اثر دورة التحول النقدي في القيمة السوقية للاسهم , بحث منشور في مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية, العدد (١) , ٢٠١٧ .
- ١٤- عبد الله , هيثم يعقوب, الرافعة المالية واثرها على القيمة السوقية للشركات المساهمة , رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل, كلية الدراسات العليا والبحث العلمي , السودان, ٢٠١٥ .
- ١٥- محمود, شيماء شاكر, قياس متطلبات التمويل ودورها في تحسين القيمة السوقية للمصرف - دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٧ , رسالة ماجستير, كلية الادارة والاقتصاد , جامعة كربلاء , ٢٠١٩ .
- ١٦- ألضرب, حسين عبد الحسن, اثر العائد والمخاطرة وقرار الاستثمار في الاداء المالي للمصرف - دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية, رسالة ماجستير, كلية الادارة والاقتصاد , جامعة كربلاء, ٢٠١٧ .

- ١٧- ألمعيني وزياد , سعد سلمان , هدى سلمان , تأثير جودة الارباح على القيمة الحقيقية للاسهم وقيمة الشركة - دراسة تحليلية في عينة من الشركات الصناعية العراقية المساهمة , بحث منشور في مجلة التقني العدد الاول, ٢٠١٦ .
- ١٨- نصر , خالد جمال, اثر الاعلان عن توزيع الارباح وربحية السهم في القيمة السوقية لاسهم الشركات الاردنية المدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية, رسالة ماجستير في المحاسبة , كلية الاقتصاد والعلوم الادارية, جامعة العلوم التطبيقية الخاصة , ٢٠١٥ .
- ١٩- عطية, محمود صالح , تحليل العوامل الموضوعية المؤثرة في سوق الاوراق المالية مع الاشارة الى سوق العراق للاوراق المالية , بحث منشور في مجلة ديالى العدد ٥٤ , ٢٠١٢ .
- ٢٠- بن قرينة, حميمة, دراسة اثر مؤشرات الاداء المالي على القيمة السوقية للسهم, رسالة ماجستير في علوم التيسير , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير , جامعة قاصدي , ٢٠١٦ .
- ٢١- معروف, هوشيار, الاستثمارات والاسواق المالية , الطبعة الاولى , دار صفاء للنشر والتوزيع , عمان , ٢٠٠٣ .

المصادر الاجنبية

- 1- Lind, H., & Nordlund, B. (2019). The concept of market value in thin markets and its implications for international accounting rules (IFRS). *Journal of Property Investment & Finance*.
- 2- Habiba, A. H. (2017). The effect of exchange rate volatility on market value of listed Commercial Banks in Kenya (Doctoral dissertation, University of Nairobi).
- 3-Alexander, D. R., Falta, M., & Willett, R. J. (2012). Using forecasting criteria to identify value relevance in the relationship between accounting numbers and market value. *Abacus*, 48(3) .